Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 05/العدد: 02
(ديسمبر 2021) ص: 98-117

التهميش الحضري، مفهوم معقد ومتشعب

Study on the concept of urban marginalization

حموي عبد الهادي[1]*

HAMMOUY Abdelhadi

[1]جامعة قسنطينة 3 – صالح بوبنيدر، (الجزائر).

hammouyabdelhadi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/06/04 **تاريخ القبول: 2021/09/27** **تاريخ النشر: 2021/12/27**

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بالتطرق لظاهرة التهميش الحضري والبحث عن العوامل التي أسست لإنتاج مجالات متخلفة ومهمشة، حيث يغطي مفهوم التهميش، وضعية جغرافية ووضعية اجتماعية معقدة، ويعكس مظاهر الإقصاء الاجتماعي والمجالي للفرد أو مجموعة الأفراد.

الكلمات المفتاحية: مفهوم،التهميش، وضعية اجتماعية،وضعية مجالية، إقصاء.

Abstract :

This study is concerned with the phenomenon of urban marginalization and the search for factors that have been established for the production of backward and marginalized areas. The concept of marginalization, such as centralization, covers a geographical and social situation and reflects the process of social and social exclusion of the individual or group of individuals.

Keywords: Concept: Marginalization, Social Status, Social Status, Exclusion

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وإلى وقتنا الحالي، كثيرا ما تكرر طرح مفهوم يعد جزء من الإشكالية العمرانية للعمران الحديث، والذي يتمثل في ظاهرة التهميش الحضري. ظهر هذا المفهوم في الأدبيات المكرسة لدراسة المدينة لتعريفه وتحديد علاقته بالأزمة العمرانية في المدن. وفي الواقع، يعرف هذا المفهوم في الأوساط العلمية من خلال الدور الذي أسنده الباحثون إليه فيما يخص إنتاج المجال، ولا يستخدم هذا المفهوم بنفس الطريقة من قبل الباحثين المهتمين بالمدينة.

أخذ مفهوم التهميش بصفة عامة عدة أشكال لوصف وضعية اجتماعية ومجالية تنعكس على الأفراد والمجموعات. لكن في البداية، كان مفهوم التهميش مرتبط بظاهرة الحرمان والفقر، ثم توسع هذا المفهوم مع توسع وتعقد المنظومة الحضرية والاجتماعية ليشمل كل أنواع إقصاء السكان، وينظر إلى التهميش الحضري على أنه سمة لعدم المشاركة الاجتماعية وعدم التمتع بكل الحقوق المدنية.بدأ تظهر ملامح مفهوم معقد ومتعدد الجوانب مما يدفع إلى البحث عن هذه الجوانب المتعلقة بالجانب الاجتماعي والحضري الذي تظهر من خلاله القراءات التي تبين مدى تأثير هذه الظاهرة على السكان وعلى المجالات المهمشة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التهميش الحضري وإعطاء صورة وشكل أكثر وضوحا وشمولية للظاهرة من خلال تفسير وتحليل أبعاد الظاهرة عبر التساؤل حول:

- كيف نعرف التهميش وكيف تم التطرق لهذا المفهوم؟
- ماهي الجوانب الاجتماعية، و المجالية، والاقتصادية والسياسية التي تحدد شكل هذه الظاهرة؟

- ماهي العلامات أو المؤشرات المختلفة التي يمكن ملاحظتها كأشكال تميز وتعطي الوعاء الذي يستوعب ظاهرة التهميش؟

وهو ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية حول ظاهرة التهميش الحضري.

2. كيف نعرف مفهوم التهميش؟

يظهر مفهوم التهميش بشكل متكرر في الجغرافيا ليحدد بشكل عام المناطق أو المجالات الأقل تقدما أو منعدمة التنمية، حيث يطرح مفهوم التهميش في علم الجغرافيا على أنه عبارة عن عملية أكثر من كونه وضعية ناتجة عن عدة عوامل: ظروف مناخية صعبة، وضعية جغرافية وقانونية معقدة، ضعف الموارد الاقتصادية، تدهور العلاقات مع المجتمع والسلطات. كل هذه العوامل وغيرها تضع الفرد، أو مجموعة الأفراد، أو مدن وحتى بلدان في وضعية صعبة، فالتهميش هو نتيجة لوضعية جغرافية وحالة مجتمعات تتميز بوجود عامل أو عدة عوامل ضعف سواء بشكل مقصود أو غير مقصود مما يؤكد باختصار أن المركزية تولد التهميش.

وعلى صعيد آخر، تهتم العلوم الاجتماعية بالأفراد أو مجموعات الأفراد بدل من المناطق والبلدان، حيث يطرح مفهوم التهميش وعلاقته بالوضعية الاجتماعية التي يعيشها الأفراد المهمشون، وهو ما تطرق إليه بورديو (Bourdieu) عبر طرح ظاهرة التهميش على أنها الوجه المعارض لما هو مهيمن أو مركزي، والذي يحتل وضعية أقل تفضيلا. وتعد الوضعية الهامشية في علوم الاجتماع، نتيجة لإسقاطات ما يعرف بالمحددات الاجتماعية مثل: مستوى التعليم، مستويات الفقر ومختلف العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. ومن جهة أخرى، يتم التطرق لمفهوم التهميش في العلوم الاجتماعية على أنه عملية ووضعية في آن واحد حيث يتم التركيز على الحركية بين المركز والأطراف[1].

3. قراءة حول مفهوم التهميش: هامش، مهمش وتهميش؟

أردنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بهذه العناصر الأساسية التي تعد الإسقاطات المباشرة لظاهرة التهميش بكل جوانبه، فيما يرمز مصطلح الهامش إلى الوعاء المجالي الذي عادة ما يحتضن ظاهرة التهميش، يشير مصطلح مهمش إلى "فرد أو مجموعة أفراد لم يجدوا لهم مكان أو وجدوا صعوبات كبيرة في التأقلم داخل المنظومة المجالية، الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، كما يعبر مصطلح التهميش عن تلاقي طبيعة وشكل المجال ووضعية الأفراد داخل المجتمع"[2].

1.3 مفهوم الهامش

تستعمل عبارة الهامش عادة لتحديد مجال موجود على الأطراف يكون ثانوي مقارنة بمجال أولي: هامش الورقة، هامش البيت، هامش الكون، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن "المجالات الحضرية على أطراف المدينة هي مجالات على الهامش مقارنة بمجالات مركزية (كمركز المدينة مثلا)، ولكن هل يمكن أن يكون الهامش اجتماعيا أيضا؟ ومنه سوف يتعدى الهامش البعد المجالي ليصل إلى البعد الاجتماعي حين تكون فيه بعض فئات المجتمع على الهامش؟"

ويعتبر الهامش طرح جغرافي متناقض إلى حد ما، حيث يعد في الغالب شكل ثانوي عند تحليل تنظيم مجال أو إقليم معين وبالتالي يتم تجاهله إلى حد كبير مثل الاطراف البعيدة عن المدينة، أو على العكس، يعد خاصية مهيمنة ومؤسسة للتنظيم المجالي والاجتماعي على مجال آخر[3].

ومن جهة أخرى، يعتبر الهامش الحد الفاصل مجاليا كونه يعاني من العديد من المعوقات والصعوبات، وكذلك اجتماعيا حين تعتبر فئة معينة من السكان مبعدة أو موجودة خارج

النطاق الاجتماعي، مقارنة بفئة مدمجة داخل نفس النطاق. وعادة ما يكون الهامش الحضري مجال جغرافي تابع للمدينة، يرسم حدودها الجغرافية مع الظهير الريفي ومجال التواصل بينهما أي أن التحركات والعلاقات بين الريف والمدينة تمر أولا عبر الهامش، فالهامش هو مجال العبور للموارد والأفراد نحو المدينة وبالتالي يعتبر مجالا مثاليا لتوطن مجموعات من الأفراد في مجملها قادمة من الريف للحصول على مكان في منظومة المدينة الاجتماعية والمجالية[4].

والهامش الحضري هو الوعاء المجالي الذي عادة ما يحتضن ظاهرة التهميش، فكل مجال يتميز بخصائص جغرافية صعبة (الانحدارات، انزلاقات، حواف الوديان، ...)، وكل مجال يستغل بطريقة عشوائية وغير منظمة (طبيعة العقار، سكن غير قانوني) يمكن أن يكون مجال يشهد مظاهر التهميش. ويتعدى الهامش البعد المجالي ليشمل أيضا البعد الاجتماعي، فالمجالات التي تتميز بمظاهر اجتماعية سلبية (فقر، انعدام الأمن، عنف، إقصاء، تمييز اجتماعي،...) تعتبر مجالات غير مستقطبة للسكان بل طاردة.

2.3 مفهوم المهمش

المهمش هو كل إنسان يحتل مكان خارج إطار القوانين والمقاييس لمجموعة معينة، ويوضع على الهامش كل فرد لا يشارك و لايساهم في تطور ونمو المجتمع ونظام الإنتاج كما يشير إيفير.ب (Yves, B.)[5]. وحسب قاموس روبير الصغير (Le Petit Robert) : "المهمش هو الشخص الذي يعيش على الهامش المجالي والاجتماعي للمجتمع، يرفض المقاييس أو أنه لم يستطع الاندماج والتفاعل معها"[6]. ويحدد هذا التعريف نوعين من التهميش: تهميش اختياري، يختار من خلاله الفرد عدم الامتثال وتطبيق المقاييس، وآخر إجباري يتمثل في إقصاء الفرد وعدم تقبله يتم من طرف المجتمع كون وضعيته مختلفة عن باقي أفراد المجتمع.

ويعرف المهمش على أنه فرد أو مجموعة أفراد لم تجد لها مكان أو تجد صعوبات كبيرة داخل المنظومة المجالية، الاقتصادية والاجتماعية للمدينة وذلك لأن المهمش يعاني من العديد من المعوقات التي لم تمنح له فرص متساوية مع بقية المجتمع. وإن الحد الفاصل بين التهميش الحضري والإقصاء جد ضئيل، فهذا الأخير يعتبر من أقسى مظاهر التهميش حيث يكون المهمش دائما مهدد بالإقصاء لأنه مختلف عن باقي الجماعة فيتم إبعاده[7]. في حين يفصل التهميش المجالي والاجتماعي بين ما يعتبر المجموعات المقننة ومجموعات الأفراد الذين يعيشون في تجمعات مهمشة ويتمتعون بخصائص مشتركة. وعلى هذا الأساس، ما يجعل هذه التجمعات مهمشة هي عدم انتمائها إلى المجتمع حيث يعتبر كل شخص يختلف عن تلك المجموعات مجاليا واجتماعيا فهو مهمش.

3.3 مفهوم التهميش.

ظهر الطرح الأول لمفهوم التهميش خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات في الولايات المتحدة عبر موضوع "العمال الفقراء" أو"working poor". والسؤال المطروح هو كيف يمكن أن يكون الفرد في آن واحد عاملا ويتقاضى أجر، وهو فقير ومهمش، في حين يوجد نظام اجتماعي موضوع على أساس أن الإدماج في سلم الرواتب يعد نفي لمظاهر التهميش؟ وقد طرح هذا التساؤل من قبل علماء الاجتماع الأوائل في مدرسة شيكاغو وهما بارك وورث (Park et Wirth) اللذان اهتما بموضوع التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث بين الإقصاء والإدماج. وخلصت العديد من الدراسات التي أنجزت بمدرسة شيكاغو، إلى أن للتهميش مستويين: مستوى اجتماعي يعبر عن حالة الإقصاء والإبعاد عن كل ما يعتبر مكاسب وممارسات اجتماعية كنتيجة لضعف الإدماج الاجتماعي، ومستوى مجالي باعتبار أن السكان المهمشون يقطنون سكنات غير قانونية على شكل أحياء فوضوية منتشرة على هوامش المدن التي تتصف بالفقر مثل القيتو (Ghetto)، أو البيوت القصديرية[8].

وبالرغم من أن مفهوم التهميش أصبح متداول ومألوف منذ سنوات السبعينيات، لم يتم استخدامه بشكل صريح قبل ذلك إلا نادرا، فقد كان بارك (Park) أول من استخدم مصطلح الإنسان المهمش سنة 1928 والذي بقي يقتصر استعماله في العلوم الاقتصادية عبر نظرية القيمة المضافة. لكن تعقد العلاقات الاجتماعية والمجالية في المدن وظهور مشاكل جديدة تطرح التساؤل حول إشكالية طرح مفهوم التهميش، أين "أخذ مفهوم التهميش مكانه في الأدبيات العلمية[...] حيث تستعمل العلوم الاجتماعية العديد من المصطلحات كالفقر، الأقلية، الانحراف، الفوارق، الإقصاء، التي تغطي الظواهر الاجتماعية، الاقتصادية والمجالية"[9].

ويبقى التطرق لهذه الظاهرة يعني الانفتاح على آليات الاستغلال، وفهم الدوافع التي أسست لإنتاج مجالات متخلفة ومهمشة، حيث "يغطي مفهوم التهميش، مثله مثل مفهوم المركزية وضعية جغرافية ووضعية اجتماعية. ويعكس عملية الإقصاء الاجتماعي و المجالي الذي يتميز بأفعال الرفض والإنكار للفرد أو مجموعة الأفراد التي تكون في وضعية عزلة اجتماعية ناجمة عن موقعها الجغرافي ودورها الاجتماعي الذي يعزلها عن عمليات التفاعل الاجتماعي"[10].

يمكن أن نستنتج من القراءة السابقة لظاهرة التهميش انه مفهوم متغير يتعدى طرحه المعنى البسيط للتهميش، حيث تبدأ تظهر ملامح مفهوم معقد ومتعدد الجوانب مما يدفع إلى البحث عن هذه الجوانب المتعلقة بالجانب الاجتماعي والحضري الذي تظهر عبره القراءات التي تبين مدى تأثير هذه الظاهرة على السكان وعلى المجالات المهمشة، وكذلك الجانب الإداري والسياسي الذي يعد انعكاس لنظرة السلطات للمجالات المهمشة وطبيعة العلاقة بينهما.

4. التهميش، مفهوم متعدد الجوانب

من خلال القراءة والتعريفات السابقة لمختلف الاشكال الأساسية لظاهرة التهميش، بدأ يتضح مدى تشعب وتعدد مكونات وجوانب هذا المفهوم الذي يمس مكونات المدينة الاجتماعية التي تخص طبيعة العلاقات بين الافراد والمجتمع والتحولات الثقافية، والمجالية. وتظهر إشكالية مفهوم التهميش من خلال تعدد الجوانب التي تعكس شكل الظاهرة والتي سوف نتطرق إليها في البحث.

1.4 التهميش الاجتماعي – الحضري

يشير مفهوم التهميش إلى وضعية هامشية مقارنة بالمقاييس التي تضبط عادة تحركات المجتمع وأهدافه المستقبلية، فلتحديد الهامش يجب تحديد الحد الذي يمثل عادة المقاييس. أهتم العديد منعلماء الاجتماع، والاقتصاد والعمران بدراسة هذه الظاهرة متعددة الجوانب، حيث عرف سويح س.أ (Souiah S. A) التهميش على أنه "وضعية نشأت من طرف المدمجون الذين يحددون الهامش، المتمثل في مجال مقصى مقارنة بالمقاييس ويتميزون بخصائص اجتماعية ومجالية، وبالتالي هو عبارة عن نمو حضري غير مدمج يجمع بين وضعية جغرافية وحالة اجتماعية]...] ودائما ما يكون التهميش نسبي وغير محدد،" فنحن مهمشون بالنسبة لمجموعة مقننة ومدمجة، في فترة ومكان محددين أين تتشكل دوافع التهميش سواء على مستوى الوقت أو على مستوى المجال"[11].

ويمكن تعريف التهميش بصفة مزدوجة وذلك عن طريق دمج بعديه المجالي والاجتماعي في آن واحد حيث يمكن ملاحظة الآثار المباشرة على وضعية المهمشين سواء على المستوى الاجتماعي أو المجالي. فالشخص المهمش هو في حالة من العزلة سواء كانت إرادية أو

غير إرادية، تفرز عنها ممارسات تعتبر خارج المقاييس والتي تنعكس عليه وغالبا ما تتسبب في إبعاده أو فصله عن التفاعلات الاجتماعية، مما يؤسس لظاهرة الإقصاء الاجتماعي[12].

ويمكن فهم التهميش في إطار العلاقة بين الجوانب الاجتماعية والممارسات المجالية، فالتهميش عبارة عن ممارسات مجالية وعمرانية وكذا اجتماعية تحدد وتفسر شكل مجالات هامشية معينة، تشوبها العديد من المعوقات (فقر، عدم إدماج، تمييز اجتماعي، إقصاء، بطالة، عنف، أفات اجتماعية، قلة التجهيز، سكن غير قانوني،....)، فظاهرة التهميش متقلبة أين تستخدم كل هذه المعوقات كمرادفات لتفاعل هذه الظاهرة في إطار مجالي واجتماعي يسمح بازدهارها"[13].

2.4 التهميش السياسي- الإداري

يقترح العديد من الباحثين قراءة للتهميش تهتم بالجانب السياسي والإداري القائم على تقسيم المجال الحضري من خلال فحص مكوناته وعواقب هذا التقسيم المطبق من قبل السلطات. ونظرا لتشعب مفهوم التهميش، حاولت بعض الدراسات طرح العلاقة بين التهميش السياسي والإداري والعواقب المترتبة على السكان.ولقد وضعت هذه الدراسات فرضيتين أساسيتين، حيث تهتم الفرضية الأولى بمسألة التوزيع الإداري للخدمات الذي يؤدي إلى مظاهر التهميش، أما الفرضية الثانية، تتعلق بآثار التعمير المباشرة، وسياسات التدخل على المجال، وطرق تسيير التجهيزات والخدمات حيث تطرح مسألة انسحاب السلطات وتراجع السياسات العمومية وفوضوية الأسواق، مما يتسبب في عدم المساواة بين السكان في الوصول إلى الخدمات.

أثارت مسألة توزيع الخدمات وعلاقتها بالتهميش اهتمام وينتر و (Winter W.) من خلال دراسة عملية التوزيع الجغرافي للخدمات والخلل في التواصل. وتظهر اشكالية عملية التوزيع الجغرافي للخدمات على أساس تهميش "أفقي" حيث "يعبر عن الخلل في الطريقة المتبعة من

طرف الجهات المسؤولة في المدينة فيما يخص التوزيع العادل للهياكل الخدماتية على كافة ارجاء المدينة دون تمييز، مما يمكن أن يتسبب في إرساء مظاهر التهميش والعزلة.

في حين يرجع الخلل في التواصل حسب وينتر إلى طبيعة العلاقات والشرخ بين مؤسسات السلطة المحلية وبين المجتمع المحلي بشكل عام وبين الفئات المهمشة اجتماعيا ومجاليا بشكل خاص بسبب ضعف سبل التواصل بينها، حيث يقدم كل طرف على اتخاذ تدابير معينة في أغلب الأحيان دون التفاعل أو مشاركة الطرف الأخر.

وبتالي يوضح تعدد جوانب ظاهرة التهميش عن نظرة المجتمع السلبية للسكان المهمشون وانعكاس هذه الوضعية على طبيعة وشكل علاقة هذه الفئة مع الأحياء التي يقطنوها، كما يعكس الجانب السياسي–الإداري للتهميش خيارات التسيير المتبعة من قبل السلطات فيما يخص التقليص أو زيادة تفاقم مظاهر العزلة و الإقصاء من الاستفادة من كل الحقوق التي تمنحها المدينة والمشاركة الفعالة في المجتمع.

5. علامات التهميش الحضري

يفرض الحديث عن ظاهرة التهميش ومختلف أبعادها الاجتماعية، المجالية، الاقتصادية والسياسية، ضرورة تحديد العلامات التي تساعد على تحديد هذه الظاهرة وأعبائها على السكان. وقد تختلف هذه العلامات باختلاف العوامل التي تساهم في التهميش الحضري، سواء كانت عوامل طبيعية ترجع للطبيعة الجغرافية للمجال أو عوامل بشرية.

1.5 عامل الفصل الطبيعي والبشري

تعد الفواصل وصف لحالة مجال ما أو مجموعة من السكان مفصولين عن باقي البيئة الحضرية بسبب تضافر العديد من العوامل. ومن أهم العوامل التي تؤسس لمظاهر فصل

المجالات الحضرية وسكانها، العوامل الطبيعية كالوديان، والجبال، وطبيعة الطبوغرافيا، وهشاشة البيئة الجغرافية.

ويظهر جانب ثاني من علامات التهميش الحضري في العوامل البشرية التي من شأنها أن تزيد من مظاهر التهميش. وغالبا ما يترجم غياب الطرق ووسائل النقل على أنه من مقومات العزلة وتفكك مجال ما عن باقي النسيج الحضري. وتشير نافيز بوشانين ف (Navez-Bouchanine F.) أنه يمكن اعتماد مقياسين أساسيين لتحديد تفكك المجالات. يتمثل المقياس الأول في شبكة النقل التي تحمل تدفقات الأفراد والبضائع من وإلى المدينة. وعادة ما يؤدي ضعف شبكة النقل إلى عزل مجال معين عن الحركية والديناميكية الاجتماعية داخل المدينة. ويتمثل المقياس الثاني في رداءة شبكة الطرق الداخلية وصعوبة الحركة داخل الأحياء وضعف ربطها بباقي المدينة، الأمر الذي يعد عامل فصل يضع القطاعات المتضررة على هامش النمو الحضري[14].

ويضيف فريديريك هيران (Frédéric Héran) أنه يمكن لشبكة الطرق خاصة السريعة منها وشبكة المواصلات أن تكون سببا رئيسيا في الفصل بين أجزاء المدينة حيث تتكون حواجز لا يمكن اختراقها أحيانا، وتتسبب شبكة الطرق السريعة، والسكك الحديدية في تشكيل انقطاعات وتجزئة المجال الحضري حيث يصبح هناك صعوبة للارتباط الوظيفي والهيكلي بين هذه الشبكات وبين المجالات المحيطة بها[15].

وبتالي يظهر جليا أن لعوامل الفصل الطبيعي والبشري دور في ظهور مجالات مهمشة، حيث أن الطبيعة الجغرافية للمدينة تمنح مجالات مناسبة للتعمير ومجالات غير مناسبة للتعمير غير أن استغلال هذه الأخيرة يعطي أشكال عمرانية منعزلة معرضة للتهميش.

2.5 العلامات غير المباشرة للتهميش الحضري

بعد التطرق إلى عوامل الفصل التي تعود للجانب الطبيعي والبشري، كان لزاما البحث عن العلامات التي تضاعف من مظاهر التهميش، والتي تظهر على شكل حدود اجتماعية تؤدي إلى انتشار مظاهر الإقصاء والفقر الحضري، الأمر الذي يعطي هذه المجالات وسكانها صورة نمطية تعكس موقعهم في المجتمع.

1.2.5 حدود التهميش الاجتماعية- الحضرية

تعد المدينة مجال للاجتماع والتفاعل وتؤكد أنها مكان للإدماج بامتياز، حيث لا تضم المدينة مجالات عرضة للفوارق الاجتماعية و المجالية، إلا عندما تصبح الحواجز الفيزيائية التي تخترق المدينة قوية بما يكفي لإبعاد وتفرقة السكان أو المجموعات السكانية، أين يكتسب مفهوم الحدود معنى وأهمية داخل المدينة. ويرجع مفهوم الحدود الحضرية في المدينة بطبيعة الاستحواذ على المجال، حيث تنتجعن طبيعة الاستحواذ على المجال علاقة قوية ومباشرة بين السكان والمجال الخاص بهم[16].

وفقا لجورج سيمل (Georg Simmel) تعد الحدود الاجتماعية حدود داخل المجتمع تمنع مشاركة الفرد أو مجموعة الأفراد في المجتمع من قبل فئات معينة. وتفصل الحدود الاجتماعية بين السكان المدمجين بشكل كامل وبين السكان المدمجين جزئيا في المجتمع، حيث تعزل هؤلاء وهم جزء منه ويصبح التمييز الاجتماعي شكلا من أشكال الحدود الفاصلة، حيث أن بنية الحدود الاجتماعية تتأسس حول رهانات الربط والفصل، والكسر والانتقال، والداخل والخارج، والتهديد والحماية[17].

2.2.5 التفكك الحضري

بحلول سنوات الثمانينيات، ظهر مفهوم يتكرر في كثير من الأبحاث حول المدينة، ألا وهو مفهوم التفكك. ظهر هذا المفهوم كتساؤل مطروح عن وحدة المدينة حيث لم يتم طرحه بنفس الطريقة من قبل الباحثين خاصة وأنه يملك دلالات سلبية، حيث يشير إلى انقطاع المجال وتشكل الحدود الاجتماعية والجغرافية وفقدان الترابط والتماسك الاجتماعي والمجالي، وبالتالي يعبر عن مظاهر التفرقة والتهميش بين أجزاء المدينة الواحدة.

وقد أستعمل مفهوم التفكك الحضري لوصف حالة النسيج الحضري ويكون ظاهرا بسبب الحواجز التي تحدثها الطرق السريعة، والسكة الحديدية والمجاري المائية. في الواقع تربط هذه الشبكات المدن والأحياء، وقد تفرق وتعزل بعض المناطق عن باقي المدينة، مما يعقد مسار التعمير ويزيد من شعور العزلة والتهميش، وهو حال العديد من الأحياء التي تقع على الضواحي البعيدة التي تعاني من مظاهر التفكك الفيزيائي وكذلك التفكك الاجتماعي.

تطرح نافيز بوشانين ف (Navez-Bouchanine F.) مقاربة تعتمد على دراسة ثلاث أبعاد للتفكك الحضري المتمثلة في تفكك الشكل الحضري، التفكك المجالي–الاجتماعي والتفكك الإداري–السياسية.كما يزيد التفكك المبني على أساس اجتماعي واقتصادي من تفاقم التمييز والفصل مما يصعب من الاستفادة من الموارد وعدم التكافؤ في الفرص[18].

ويعتمد طرح إيدواردس م (Edwards M.) حول التفكك الحضري على ثلاث جوانب: اجتماعي، وظيفي ومرئي. يعبر التفكك الاجتماعي عن ميل المجتمعات إلى التفكك وفقدان المجالات للتجانس والتناسق، وحسب نفس الباحث تنتج عبر المدينة المفككة فئات اجتماعية مختلفة، حيث نجد دائما أحياء الأغنياء أحياء مركز المدينة وأحياء الفقراء أحياء الضواحي والهوامش[19].

وبالتالي، يعزز تفكك أجزاء النسيج الحضري من احتمالية تعرض العديد من المجالات التي تمتلك المقومات المطلوبة من طرف المجتمع سواء على الجانب الفيزيائي، والاجتماعي والعمراني، إلى مظاهر الإقصاء والعزلة، الفقر والإبعاد عن دوائر العلاقات الاجتماعية مما يوسع الهوة بين مختلف مكونات المجتمع.

3.2.5 الإقصاء الاجتماعي- الحضري

المدينة هي المكان الذي تتم فيه عمليات الإدماج أو الإقصاء، حيث يكون مفهوم الإقصاء الحضري مرتبط بمفهوم المركز/الضاحية الذي يساعد على فهم تعقد العلاقة بين المركز والضاحية، حيث تعتبر الضاحية ثانوية لأن المركز هو المسيطر. ويقول بايلي. أ.س (Bailly. A. S) في هذا الشأن بأن مفهوم الإقصاء يجب أن يشتمل على مجالين مختلفين يعكس كل منهما كل الجوانب المجالية والاجتماعية للمجموعة، حيث يمثل المركز أو الحلقة الداخلية للمجتمع والمدينة الأفراد المقننين الذين يمثلون المجتمع الشامل، بينما تمثل الضاحية أو المجالات المهمشة مجموعة الأفراد المعزولين والمهمشين الذين هم بعيدين عن المقاييس والنظم المعمول بها في المجتمع، وبالتالي فالإقصاء هو "إبعاد فئة معينة مهمشة من النظام المجالي والاجتماعي للمجتمع والمدينة من طرف الفئة المقننة وعدم المشاركة فيه والبقاء على هامش التنمية والنمو الحضري للمدينة"[20].

وتتمثل ظاهرة الإقصاء الحضري في حرمان فرد أو مجموعة أفراد من حق الاعتراف وحق الهوية داخل المجتمع، وحين تنتقل فئة معينة من الوضع الراهن إلى هذه الوضعية تبدأ تظهر وتتأكد طبيعة الوصمة التي تصبح علامة لا تفارق هؤلاء وتمنحهم هويتهم ومكانتهم في المجتمع[21].

ويشير الإقصاء إلى جميع آليات الفصل والتهميش سواء على الصعيد الرمزي (وصمة العار والصفات السلبية) أو على صعيد العلاقات الاجتماعية (كسر الروابط الاجتماعية بين

مختلف فئات المجتمع) وبالتالي يعد الإقصاء عملية تؤدي إلى التهميش وعدم الإدماج. أما اليوم يطرح مفهوم الإقصاء الاجتماعي من خلال ثلاث أبعاد كبرى، يتعلق الأول بالجانب الاقتصادي، وضعف توفر فرص العمل والبطالة التي تعد العلامة الكلاسيكية للفقر. في حين يتمثل الجانب الثاني في عدم تمتع السكان بكل الحقوق الاجتماعية، والمدنية والسياسية، أما الجانب الثالث فيتعلق بالعلاقات الاجتماعية حيث تمثل الشكل العام للإبعاد الاجتماعي لفئات معينة عن باقي المجتمع.

وبالتالي يظهر الإقصاء الحضري على أنه إقصاء لفئات معينة من المجتمع، من المشاركة في التفاعلات الاجتماعية، والإدماج المجالي والاجتماعي داخل المجتمع الذي هم يشكلون جزء منه، وتركهم يعانون من التهميش الحضري والعزلة المفروضة المبنية على أسباب مجالية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وحتى دينية وعرقية.

4.2.5 الفقر الحضري

تتسبب ظاهرة التهميش الحضري في تنامي مظاهر الفقر الحضري كونه التعبير الواضح للعجز الكبير في توزيع موارد المدينة، الاجتماعية والاقتصادية على السكان أو فئات معينة تعيش تحت وطأة التهميش الحضري. ويعبر الفقر الحضري عن الإطار المعيشي والمستوى الاجتماعي لفئات معينة تستغل مجالات مهمشة (سكن، أحياء،...)، فكلما كانت الأحياء مهمشة كلما تنامت ظاهرة الإقصاء وعدم القدرة على الحصول على الموارد المالية لتحسين ظروف المعيشة وبذلك تنامي ظاهرة الفقر الحضري لتمس كل جوانب الحياة اليومية من حيث السكن، والعمل، والصحة. ففي قراءة لظاهرة الفقر الحضري، يرى سيمل جورج (Georg Simmel) أن الفقر الحضري هو فعل وحقيقة اجتماعية، حيث أن الفقراء كفئة في المجتمع ليسوا أولئك الذين يعانون نقص وحرمان معين ولكن أولئك الذين يتلقون المساعدة أو ينبغي أن يتلقوها حسب المعايير الاجتماعية. وبالتالي، فإن الفقر ليس حالة كمية في حد

ذاتها ولكن يعرف كرد فعل اجتماعي ناتج عن وضعية اقتصادية، اجتماعية أو مجالية معينة.

يعتبر الفقر الحضري بمثابة الحرمان من الحقوق الأساسية سواء لأسباب سياسية، مؤسساتية، اجتماعية أو اقتصادية. ويظهر الفقر الحضري كمفهوم متشعب يشير إلى تداخل سلسلة مفاهيم، مثل الحاجة، عدم المساواة أو الحرمان التي لا يمكن حسرها في الجانب المادي فقط. وقد طرحت مسألة الفقر الحضري في البداية حول توزيع الموارد والسلع، وإشكالية الفقر والتركيز على الخلل في العلاقات الاجتماعية ومسألة حقوق المواطنين وكذلك نقص الخيارات المتاحة على وجه الخصوص[22].

ومن جهة أخرى، يثير الإسقاط المجالي لظاهرة الفقر الحضري التساؤل حول تأثير الحي على مظاهر الفقر الحضري وما إذا كانت حقيقة العيش داخل مجال ما يتميز بخصائص معينة، حيث تتركز ظاهرة الفقر، مما يساعد على تزايد مظاهر الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية ويصبح مصدرا للتهميش الحضري والاجتماعي بالنسبة للسكان. ويغذي التركيز المجالي للفقر ديناميكية الحرمان والإقصاء خاصة في المناطق المنعزلة على الضواحي وتزداد حدة الإبعاد الاجتماعية في هذه المناطق وترفع من احتمالية تزايد التهميش حيث يجد السكان غالبا والمهاجرين بالأخص أنفسهم مجبرين على السكن في هذه الإحياء غير القانونية المتواجدة على الضواحي.

5.2.5 الوصمة الاجتماعية الحضرية

تظهر الوصمة الاجتماعية الحضرية كأحد أهم مؤشرات التهميش الحضري. فالسكان الذين يعانون من مختلف مظاهر التهميش والإقصاء والفقر يمتلكون عادة وصمة للظروف التي يعيشونها، حيث تكون المرحلة النهائية للتهميش هي الوصمة أو الإلصاق، لأنه وفي نظر

المجتمع المهمشون سريعا ما يصبحون غير فاعلين مما يؤدي إلى صعوبة إدماج هذه الفئات.

كما يؤكد غوفمان إيروين (Erwan Goffman) على الأهمية الكبيرة لمفهوم الوصمة الذي ينعكس بشكل مباشر على فئات معينة. ويضيف الباحث أن الموصومون هم "فرد أو مجموعة الأفراد الذي كان من الممكن استيعابهم بسهولة في دائرة العلاقات الاجتماعية العادية، ولكن بسبب السمات التي يتصفون بها والتي تعد مختلفة عما هو سائد في المجتمع يفقدون موقعهم ويتصفون بوصمة تعد إسقاط لذلك الاختلاف[23].

وكرد فعل لهذه الوضعية، ينشأ الأفراد الموصومون العديد من الروابط الاجتماعية فيما بينهم حيث يقوم هؤلاء بالتعرف على بعضهم البعض كما يفعل باقي الأشخاص في المجتمع، حيث يصف غوفمان هذه الحالة بـ "الاعتراف الإدراكي" أي كرد فعل أو تصرف ينم عن إدراك السكان للهوية الاجتماعية وكذلك المجالية التي تفرض عليهم صنع روابط اجتماعية تساعد على احتوائهم وادماجهم (Erwan Goffman).

وبتالي يمكن القول إن الوصمة الاجتماعية الحضرية مرآة تعكس كل مظاهر التهميش الحضري وبشكل واضح، حيث تظهر انعكاسات الحدود الاجتماعية الحضرية وتفكك النسيج العمراني والروابط الاجتماعية في المجتمع، وتفشي مظاهر الإقصاء والفقر بشكل مباشر على السكان وتضعهم في خانة متدنية عن باقي المجتمع.

6. خاتمة

يظهر من خلال هذه الورقة البحثية أن التهميشالحضري، مفهوم معقد ومتشعب متعدد المعاني يحمل العديد من الدلالات التي تشير إلى أن هذا المفهوم لا يزال يطرح كإشكالية حقيقية للتعمير المعاصر حيث تظهر بشكل مربك ككلمة، تصنيف، موضوع، استعارة، فكرة، مفهوم أو نموذج، وكذلك كحالة اجتماعية ووضعية مجالية. استخدم مفهوم التهميش بكثرة

عبر العديد من العلوم الإنسانية كمفتاح لقراءات مختلفة: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، حضرية وغيرها، والتي تشاركت في طرح وتعيين نفس الظاهرة وأحيانا نفس الكلمة، ولكن بوجهة نظر علمية مختلفة. في محاولة لإدراك التحولات المختلفة في المدينة، يظهر مفهوم التهميش كظاهرة سلبية تؤثر على مختلف الجوانب التي تمس طبيعة المدينة، والسكان والعلاقات الاجتماعية وتكون صورة العكس النقيض للوحدة والاندماج والتوحد.

تخدم فكرة التهميش العديد من الجوانب، التي تعبر من خلالها إسقاطات متعددة، سواء كانت: اجتماعية تمس طبيعة العلاقات بين الأفراد والمجتمع والتحولات الثقافية، ومجالية تعبر عن إشكالية العمران الحديث وانعكاس الشكل الحضري والخصائص الفيزيائية ومدى تعقد الوضعية المجالية عبر المدن بالأخص العلاقة بين المركز والضواحي، أو سياسية إدارية تطرح إشكالية قراءة للتهميش تتركز وتهتم بالجانب السياسي والإداري القائم على التقسيم الإداري والسياسي للمجال الحضري من خلال فحص مكوناتها وعواقب التقسيم المطبق من قبل السلطات على المدينة، أو اقتصادية تبين مظاهر التهميش على قيمة ونوعية المداخيل اليومية وانعكاسها على المستوى المعيشي للسكان.

7.الهوامش والمراجع

[1] Bourdieu Pierre, Langue et pouvoir symbolique, Oxford, Polity Press, 1992, p. 123.

[2] Alexis Sierra, Jérôme Tadié, La Ville face à ses marges. Introduction, Autre part - revue de sciences sociales au Sud, Presses de Sciences Po (PFNSP), 2008, pp. 3-13. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01453078

[3] Brigitte Donaty, Prost, Marge et dynamique territoriale, Géocarrefour [En ligne], vol. 79/2 | 2004, mis en ligne le 25 octobre 2007, consulté le 13 avril 2019. http://journals.openedition.org/geocarrefour/695 ; DOI : 10.4000/geocarrefour.695.

[4] Girut, F. et Rochefort, M., Discussion la marginalité socio-spatiale : une notion à déconstruire dans le contexte des villes du sud ?, *Revue Tiers Monde*, 2006/1 n° 185, p. 14-16. DOI : 10.3917/rtm.185.001

[5] Barel Yves, La marginalité sociale, Presses universitaires de France, 1982, p. 99.

[6] Le robert, 2008, p.122.

[7] Boutoumie Arlette, Avant-propre, in Figures de la marginalité dans la littérature français et francophone, Presses universitaires de Rennes, 2003, p, 11-13.: http://www.openedition.org/6540

[8] Marie A, Marginalité et conditions sociales du prolétariat urbain en Afrique. Les approches du concept de marginalité et son évaluation critique, Cahiers d'études africaines, Volume 02, Numéro 81-83, 1981, p. 347.

[9] Lautier Bruno, Discussion (suite) notes d'un sociologue sur l'usage de la notion de « marge » dans les sciences sociales du développement, *Revue Tiers Monde*, 2006/1 n° 185, p. 17-20. DO10.3917/rtm.185.0017http://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2006-1-page-17.html

[10] Bailly Antoine Sylvain, La marginalité, une approche historique et épistémologique, In : *Anales de Geografia de la Universidad Complutense*, 1995, n° 15, p. 109-117. https://archive-ouverte.unige.ch/unige:6486

[11] Souiah S.A, Les marginalité socio-spatiales dans les villes algériennes, Cahiers du gremamo, 2005, p .48.

[12] Bailly Antoine Sylvain, La marginalité : réflexions conceptuelles et perspectives en géographie, sociologie et économie. In: *Géotopiques*, 1983, n° 1, p. 73-115. https://archive-ouverte.unige.ch/unige:4332

[13] Sierra Alexis et Tadié Jérôme (sous dir.), janvier 2008, La ville face à ses marges, *in Revue Autrepart*, n° 45, éd. Armant Colin, Paris, 228 p.

[14] Navez-Bouchanine F., Des villes entre fragmentation spatiale et fragmentation sociale : une approche critique de la notion de fragmentation, in Dorier-Apprill E. (dir.), Vocabulaire de la ville Notions et références, éd. Le temps, Paris, 2001, pp. 109-117.

[15] Dominique Mignot, Frédéric Héran, La ville morcelée. Effets de coupure en milieu urbain,Economica, Collection Méthodes et Approches, Paris, 2011, Développement durable et territoires [En ligne], Vol. 3, n° 1 | Mai 2012, mis en ligne le 23 mars 2012, URL : http://journals.openedition.org/developpementdurable/9154

[16] Marc Henry Soulet, Frontières sociales, frontières culturelles, frontières techniques , Sociologies [En ligne], Dossiers, Frontières sociales, frontières culturelles, frontières techniques, mis en ligne le 27 décembre 2010, consulté le 27 mars 2017. URL :http://sociologies.revues.org/3304

[17] Georg Simmel, Études sur les formes de la socialisation, Paris, Puf, 1999, p. 609-612 ; première édition en langue allemande, Leipzig, Duncker & Humblot, 1908.

[18] Navez-Bouvhanine F., La fragmentation : sources et définitions , in Navez-Bouchanine F (dir.), La fragmentation en question : Des villes entre fragmentation sociale et fragmentation spatiale, éd. L'Harmattan, Paris, 2002.

[19] Edwards M., 1991, Fragmentation dans le contexte urbain, in *Architecture et Comportement n°4*, vol 7, pp. 339-348.

[20] BAILLY Antoine Sylvain, L'émergence du concept de marginalité : sa pertinence géographique, in : marginalité sociale, marginalité spatiale, Ed de CNRS, Paris, p. 112.

[21] Pauga. S., L'exclusion : l'état des savoirs, éd. La découverte, Paris, 1996, p. 10.

[22] Simmel Georg, La philosophie de l'argent, Paris, PUF, coll. "Sociologies" , Regards sur les organisations politiques, Politix, vol. 1, n°2, Printemps 1988. www.persee.fr/issue/polix_0295-2319_1988_num_12.

[23] Goffman Erving, Stigmate. Les usages sociaux du handicap, Paris, Les Éditions de Minuit, [1963], 1975, p. 57.